



دولة الكويت

هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

("الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات - سابقاً")

إعلان طلب التأهيل لمشروع

البرنامج الحكومي والخطة الإنمائية لوزارة التربية

أصدرت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ("الهيئة") بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في يناير 2015 ("الوزارة") إعلان التأهيل وفقاً للقانون رقم 7/ 2008 لمشروع:

"البرنامج الحكومي والخطة الإنمائية لوزارة التربية" ("المشروع").

وحيث أنه تم نشر اللائحة التنفيذية للقانون رقم 116 / 2014 ("قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الجديد") بالجريدة الرسمية في مارس 2015 والتي اشترطت خضوع جميع مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنظيمات هذا القانون الجديد. وإعمالاً لتلك التغييرات في القانون، تم إصدار هذا الإعلان للتأهيل.

يرجى الملاحظة بأنه وفقاً للقانون الجديد، فإن الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لم تعد مؤهلة بشكل تلقائي لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعليها التأهل رسمياً من خلال مرحلة التأهيل حتى يتسنى لها شراء مستندات طلب تقديم العروض.

فعلى الجهات المختصة الراغبة والتي لم تقم بشراء مستندات التأهيل بموجب الإعلان السابق التقدم لدى مقر الهيئة لشراء مستندات التأهيل اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان من خلال تقديم شيك مصدق بقيمة ألف وخمسمائة دينار كويتي (1.500 دينار كويتي) صادر من أحد البنوك المحلية بإسم "الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات" لشراء مستندات التأهيل من الهيئة. ولا يشترط من الجهات التي قامت بشراء مستندات التأهيل بموجب الإعلان السابق دفع رسوم أخرى ويمكنها الحصول على مستندات التأهيل دون أي مقابل.

1. وصف المشروع:

تصميم وبناء وتمويل وتشغيل وتحويل 9 مدارس (5 رياض أطفال، 3 مدارس ابتدائية، مدرسة متوسطة واحدة)، ومبنى سكن معلمات ومسبح أولمبي بقدرة استيعابية لمجموع تلك المدارس تقدر بـ 4350 طالب موزعة على عدة مناطق في دولة الكويت (محافظة العاصمة، الأحمدية، حولي، مبارك الكبير) ومبنى سكن المعلمات يتكون من 431 وحدة استوديو، ومسبح أولمبي بسعة 10 حارات. علماً بأن المساحة الإجمالية لكافة مواقع المشروع تبلغ 105,000 متر مربع تقريباً. وسوف تكون وزارة التربية هي الجهة العامة المسؤولة عن إدارة المدارس و إعداد المنهج التعليمي والمنوط بها تعيين جميع أعضاء الكادر الإداري والهيئة التدريسية، بينما سيكون مطور المشروع مسؤولاً عن تقديم الخدمات الإدارية للمرافق وصيانتها حيث ستنفذ وزارة التربية مقابل شهري لمطور المشروع نظير توفير المرافق المطلوبة ومستوى الخدمات المقدمة.



2. أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى تلبية الطلب المتزايد على المرافق التعليمية ذات الجودة العالية بما يتماشى مع استراتيجية حكومة دولة الكويت نحو تطوير وتحسين الخدمات التعليمية وفق المعايير العالمية وتحويل أعباء أعمال الصيانة على القطاع الخاص وتركيز الهيئة التدريسية على عملية التدريس مما يساهم في رفع مستوى الكفاءة وتنمية الموارد البشرية بالإضافة إلى تحفيز مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام في تطوير المشاريع وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في قطاع التعليم في دولة الكويت.

3. الإطار القانوني للتعاقد:

سوف يتم تنفيذ المشروع وفقاً لنظام التصميم والبناء والتشغيل والتحويل للدولة في إطار أحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص. على أن تكون مدة الاستثمار 25 عاماً بالإضافة إلى ما يقارب 36 شهراً للتصميم والبناء.

4. وثائق التأهيل:

تم تمديد التاريخ النهائي لتقديم طلبات التأهيل حتى تاريخ 31 مايو 2015. وسوف تتضمن وثائق التأهيل التعليمات والمعلومات ومعايير تقييم طلبات التأهيل للشركات والتحالفات الراغبة في التأهيل. ويتعين على الجهات المتقدمة تسليم طلبات التأهيل باليد في مقر الهيئة وذلك في موعد أقصاه الساعة 12:00 ظهراً (بتوقيت الكويت) بتاريخ 31 مايو 2015 إلى العنوان التالي:

هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ("الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات- سابقاً")
مبنى شركة المشاريع السياحية، الدور الثاني
منطقة الشويخ الإدارية
شارع الجبراء
الكويت

في حالة وجود أي استفسار، يرجى التواصل من خلال Kuwaitschools@ptb.gov.kw

يحل هذا الإعلان محل إعلان التأهيل السابق والذي أصبح لاغياً بموجب هذا الإعلان، وتحفظ الهيئة بكامل حقها في رفض كافة الطلبات المقدمة أو تعديل مكونات المشروع أو إلغاؤه بأي وقت وبدون إبداء الأسباب ولا يشكل ذلك أدنى مسئولية على الهيئة أو أي جهة حكومية أخرى.

يعتبر هذا الإعلان جزءاً لا يتجزأ من وثائق المشروع ومتمماً ومكملاً لها.